كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

pwc

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٤٢).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الاخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور. نورد أدناه وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
الانخفاض في قيمة القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي القروض والسلف ٦٠,٧ مليار ريال سعودي، مقابل مخصص انخفاض في القيمة قدره ١,٠٧٥ مليون ريال سعودي. يشتمل هذا الانخفاض على انخفاض قيمة القروض الممنوحة لشركات محددة وانخفاض جماعي مقيد على أساس المحفظة من خلال استخدام النماذج. لقد اعتبرنا هذا الأمر من امور المراجعة الرئيسية لان المجموعة تقوم بإجراء أحكام معقدة وافتراضات لتحديد الانخفاض مقابل خسائر الائتمان في كل تاريخ تقرير.	قمنا بتقويم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتحديد ومراقبة كلا من الانخفاض الخاص والجماعي. لقد قمنا بفحص عينة من القروض والسلف (بما في ذلك القروض التي لم يتم تحديدها من قبل الإدارة كانخفاض محتمل، لتكوين تقويمنا فيما لو كانت الأحداث التي أدت للانخفاض قد وقعت وذلك لتقويم إذا ما كان قد تم تحديد الانخفاض وإثباته قد تم في الوقت المناسب.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
الانخفاض في قيمة القروض وبشكل خاص، يتضمن تحديد الانخفاض في قيمة القروض والسلف ما يلي: ○ تحديد الأحداث والطرق التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف. ○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض الجماعي في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لاحتساب تلك العمليات. ○ تقويم تعرض المجموعة لبعض الصناعات المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية على المدى القصير. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتممة التالية من القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة ايضاح ٣(ك) للقروض والسلف والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح حول السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والايضاح ٧ (ب) والذي يتضمن الافصاح حول الانخفاض في القيمة مقابل القروض والسلف والايضاح ٣ (ل) (١) والذي يتضمن الافصاح حول طرق تقويم الانخفاض التي تستخدمها المجموعة.*	وعند احتساب الانخفاض الفردي، قمنا باختبار الافتراضات المستخدمة بشأن تحديد الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاستردادات المقدرة من أية ضمانات ذات صلة. وبالنسبة للقروض التي يتم تقويمها بشكل فردي، اخترنا عينة من القروض الممنوحة للصناعات التي تضررت سلبًا من الأوضاع الاقتصادية حتى نتمكن من تقويم عمليات تقدير الانخفاض في القيمة التي أجرتها الإدارة على تلك القروض. بالنسبة لنموذج الانخفاض الجماعي، قمنا بفحص مدى ملائمة الافتراضات والاحتسابات المستحقة في النموذج.
دخل أتعاب الخدمات البنكية، صافي تقوم المجموعة بقيد بعض أتعاب عمليات القروض مقدما للعملاء ويتم اثباتها ضمن دخل الأتعاب. تعد هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من العملية الناتجة عن الأدوات المالية ولذلك يجب اثباتها كتسوية للعائد الفعلي على عملية تمويل القروض. ونظرًا لضخامة حجم المعاملات والتي في معظمها أتعاب غير جوهرية، يتم تسوية مبالغ الأتعاب على العائد الفعلي من قبل الادارة وفق مستويات وافتراضات معينة. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن استخدام المستويات والافتراضات قد ينتج عنه زيادة / نقص في دخل الأتعاب ودخل العمولة الخاصة. *يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم (٣- ح) حول القوائم المالية الموحدة.*	قمنا بتقويم تصميم الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية وتنفيذها واختبارها أثناء التطبيق الثابت للمستويات. قمنا بتقويم الافتراضات المستخدمة والمستويات الموضوعة من قبل المجموعة لتسجيل دخل الأتعاب. حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام المستويات والافتراضات على دخل الأتعاب، و • قمنا بمراجعة البيانات التاريخية وبيانات السنة الحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع المستندات المؤيدة على أساس العينة، و • كما قمنا بتقويم مدى معقولية تقديرات الإدارة لأثر استخدام المستويات والافتراضات المستخدمة في عملية اثبات دخل الأتعاب.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع تشمل الاستثمارات المتاحة للبيع محفظة أدوات الدين والأسهم والاستثمارات الأخرى. وتقاس هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتدرج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية والتي غالباً لا تتداول في سوق نشط من خلال تطبيق اساليب تقويم والتي غالباً ما تشمل ممارسة أحكام من قبل الإدارة واستخدام افتراضات وتقديرات. إن حالات عدم التأكد لهذه الأدوات، التي لا يتم المتاجرة بها في سوق نشط، وطرق التقويم الداخلي لها يتم باستخدام: • مدخلات تقويم جوهرية قابلة للملاحظة (أي المستوى ٢ للأدوات) و • مدخلات تقويم جوهرية غير قابلة للملاحظة (أي المستوى ٣ للأدوات) يعتبر عدم التأكد من التقدير عالياً للأدوات في المستوى ٣ على وجه الخصوص. يعتبر تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع التي تقتنيها المجموعة من فئات المستويين ٢ و٣ أمر مراجعة رئيسي بسبب درجة التعقيد المستخدمة في تقويم تلك الأدوات المالية وأهمية الأحكام والتقديرات التي تقوم بها الإدارة. بينّت الإدارة ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة المصادر الرئيسية للتقدير المستخدم في تحديد تقويم المستوى ٢ والمستوى ٣ للأدوات المالية وخاصة عند تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقويم نظراً لتعقيد الأدوات أو نظراً لعدم توفر بيانات تستند إلى السوق. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتممة التالية من القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة ٣ (ي) (ط) وإيضاح ٣٤ حول طرق تقويم الاستثمارات المستخدمة من قبل المجموعة والإيضاح ٢(د)(٢) الذي يبين التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة للقياس بالقيمة العادلة.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عمليات الإدارة لتنفيذ تقويم الاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع. قمنا بتقويم طرق وملائمة نماذج التقويم والمدخلات المستخدمة لتقويم المستوى ٢ من الاستثمارات المتاحة للبيع بمشاركة خبرائنا. كما قمنا بالتحقق من الانخفاض في القيمة ضمن المستوى ٣ للأدوات المالية. قمنا باختبار تقويم عينة من هذه الاستثمارات وقمنا بتقويم المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقويم مثل التدفقات النقدية المتوقعة وأسعار العمولة في ظل عدم وجود مخاطر وانتشار الائتمان من خلال قياسها ببيانات خارجية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لدى البنك استثمارات متاحة للبيع قدرها ٢١,٧ مليار ريال سعودي. تشتمل هذه الاستثمارات على أسهم وسندات حكومية وصكوك والتي تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب أوضاع السوق و / أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة. لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمتابعة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للأسهم دون التكلفة يعتبر دليلًا موضوعياً على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء أحكام. ولتقويم فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية لأداة الملكية عند الاعتراف الأولي. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمراً، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأداة الملكية دون التكلفة الأصلية عند الاعتراف الأولي. بالنسبة لأدوات الدين مثل سندات حكومية وصكوك، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع تدهور في الموقف المالي للجهات المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو القطاع والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة عمل أحكام هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهريًا بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة ٣ (ل) (٢) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والايضاح ٢ (د) (٣) حول الانخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات الدين وحقوق الملكية المتاحة للبيع، والايضاحين (٣٠) و (٣٢) بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.*	قمنا بتقويم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم و/ أو أي مؤشرات الانخفاض في سندات وصكوك الشركات أو الحكومية. بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بتقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في قيمة الاستثمارات. • تقويم أسس تحديد التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات. • اختبار التكاليف عمليات تقويم للاستثمارات، و • الأخذ بعين الاعتبار التقلبات / التغيرات في الأسعار خلال فترة الاحتفاظ للتأكد فيما إذا كان الاستثمار يفي بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة. وبالنسبة لسندات أو صكوك بتقويم والحكومية، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي مؤشر للانخفاض في القيمة بناءً على شروط وأحكام هذه الأدوات.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
تقويم المشتقات أبرمت المجموعة في مقايضات أسعار العمولات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والتي تعتبر مشتقات خارج الأسواق النظامية ومن ثم فإن تقويم هذه العقود يعتبر خاضع للحكم التقديري حيث أنه يأخذ في الاعتبار عدد من الافتراضات. تستخدم المجموعة هذه المشتقات للمتاجرة لأغراض التحوط المحاسبي من مخاطر القيمة العادلة. إن التقويم غير الملائم للمشتقات سيكون له تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي نظراً لوجود صعوبات وعدم موضوعية عند اجراء التقويم. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة ايضاح ٣ (هـ) الذي يبين الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط والايضاح رقم (١١) الذي يبين مراكز المشتقات والإيضاح ٣٤ الذي يبين القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.*	قمنا بتقويم تصميم الفعالية التشغيلية للإجراءات الرقابية الرئيسية على عمليات الإدارة الرئيسية وتنفيذها واختبارها لتقويم المشتقات بما في ذلك اختبار الرقابة ذات الصلة التي تغطي عمليات التقويم العادل للمشتقات. لقد قمنا باختيار عينة من المشتقات وقمنا بما يلي: • اختبار دقة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المهنية وتأكيدات الصفقات. • التأكد من صحة ومدى ملاءمة المدخلات الأساسية لطرق التقويم. • قيام خبراء التقويم لدينا بتنفيذ تقويم مستقل للمشتقات ومقارنة النتيجة بتقويم الإدارة

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
تقويم خيار البيع الآجل لشركة زميلة لدى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مشتقات تشتمل على خيارات للبيع بقيمة عادلة موجبة ٤٣٥ مليون ريال سعودي (إيضاح ١١). إن خيار البيع هذا مدرج ضمن الاتفاقية ("الاتفاقية") مع المساهم الأخر في الشركة الزميلة ويمنح المجموعة الخيار لبيع حصتها في الشركة الزميلة إلى المساهم الآخر استناداً إلى سعر ممارسة محدد في الاتفاقية. ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم فصل خيار البيع هذا عن الاتفاقية ويقاس بقيمته العادلة. تستخدم المجموعة نموذج قياس خيار البيع لقياس القيمة العادلة لخيار البيع الذي يتطلب مدخلات لا يمكن ملاحظتها في الأسواق الحالية. وتشتمل هذه المدخلات على النتائج التاريخية للشركة الزميلة ومدخلات أخرى تتطلب أحكام الإدارة بما في ذلك التقديرات حول النتائج المستقبلية للشركة الزميلة والآثار السلبية على النتائج المستقبلية للشركة الزميلة التي قد تنتج من ممارسة الخيار وتقدير القيمة العادلة للاستثمار ذي الصلة. لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي كون التقويم لهذا الخيار للبيع، كما هو مذكور أعلاه، يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام في تحديد القيمة العادلة لخيار البيع. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة إيضاح ٣ (هـ) الذي يبين الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط والايضاح رقم ١١ الذي يبين خيار مركز البيع الآجل والإيضاح ٣٤ من القوائم المالية الموحدة الذي يبين طرق التقويم المستخدمة من المجموعة.*	قمنا بفحص الاتفاقية للحصول على فهم للشروط الرئيسية لخيار البيع. أخذنا في الاعتبار تقويم خيار البيع الذي نفذه مستشارين مستقلين مكلف من قِبل الإدارة وقمنا بتقويم المنهجية والافتراضات الرئيسية مع المستشارين المستقلين. كما قمنا بمشاركة خبرائنا بمراجعة تقويم خيار البيع للشركة الزميلة في تاريخ التقرير.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية مراجعة الأمر خلال أعمال المراجعة
الزكاة تسلم البنك من الهيئة العامة للزكاة والدخل "الهيئة" مطالبات للسنوات من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ و ٢٠١٣ تبلغ ٦٦٠ مليون ريال سعودي. وقد نتجت هذه المطالبات الإضافية بصورة رئيسية لأن الهيئة اعتبرت بعض الموجودات غير قابلة للخصم لغرض احتساب الوعاء الزكوي، ونتيجة لذلك زاد الالتزام الزكوي. قدم البنك، بعد التشاور مع مستشاريه للزكاة والضريبة، اعتراضاً على المطالبات المذكوره أعلاه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل. لا تزال إجراءات الاعتراض تحت التنفيذ في عدة مستويات من هيئات الاستئناف المتاحة للبنك. وعليه، فلا يمكن توقع نتيجة هذا الأمر في هذه المرحلة. لم تقم الهيئة بإصدار الربوط للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥ و٢٠١٦ حتى الآن. إلا أنه إذا كانت بعض الموجودات غير قابلة للخصم لغرض احتساب الوعاء الزكوي، تماشياً مع الربوط التي قامت الهيئة بإنهائها للسنوات المشار إليها أعلاه، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعرض المجموعة لزكاة إضافية هامة. ولا تزال هذه المسألة واسعة النطاق على صعيد الصناعة وإن الإفصاح عنه قد يؤثر على مركز المجموعة المتعلق بهذا الخصوص. إن معالجة بعض البنود في احتساب الزكاة (التي نتج عنها المطالبات الإضافية) لا تزال غير مؤكدة إلى حين التوصل إلى تسوية مع الهيئة. نتيجة لذلك تقوم الإدارة بعمل أحكام حول هذا الأمر ومبالغ الالتزام الزكوي التي تخضع للنتيجة المستقبلية للربوط من قبل الهيئة. يقوم البنك بتجنيب مخصصات عندما يمكن عمل تقدير يعتمد عليه لمقابلة التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن الأحداث السابقة و هناك احتمال وجود استخدام للموارد لتسوية الالتزام. يعتبر البنك حالياً أن تدفق الموارد بعيد ونتيجة لذلك لم تقم بتجنيب مخصصات للالتزام الإضافي وقد أفصح عن الالتزامات المحتملة في الإيضاح (٢٧) للقوائم المالية الموحدة. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي كونه يخضع للحكم الشخصي وأن المبالغ التي طلبتها الهيئة تعتبر جوهرية. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتممة للقوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣ (ت) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة وبالضريبة والايضاح (٢٧) بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل.*	قمنا بمراجعة المراسلات بين البنك والهيئة ومستشاري الزكاة وضريبة الدخل لدى البنك. • قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بموضوع الزكاة ونتائج المراسلات مع الهيئة الهامة للزكاة وضريبة الدخل. • قمنا بتقويم مدى كفاية العرض والافصاح بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمطالبات.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن مجلس إدارة البنك ("المديرين") هو المسؤول عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للبنك. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٧، ولكن لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما اننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قيامنا بقراءة المعلومات الأخرى وفي حال خلصنا أنها تتضمن أخطاء جوهرية، فأننا مطالبون بإبلاغ المسئولين عن الحوكمة بذلك.

مسؤوليات المديرين والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية تعريف جوهري ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل المسؤولون عن رأينا في المراجعة فقط.

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وابلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقويم ضوابط الالتزام ذات علاقة إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة أو القوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول -المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

pwc

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن البنك غير مُلتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بالأحكام المعمول بها في نظام الشركات، نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٨

برايس ووتر هاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

بدر إبراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٧١

٦ جمادى الأخرة ١٤٣٩هـ
(٢٢ فبراير ٢٠١٨)